الأستثمارات في العراق كيانات تحوطية في مواجهة الأزمات

إحسان صادق راشد الشمري

الباحث

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
http://doi.org/10.31272/JAE.i128.75

تأريخ أستلام البحث : 2021/3/1 **مقبول للنشر بتأريخ : 2021/3/22**

المستخلص

يشير مفهوم الأستثمار بأبسط صوره هو " توظيف رأس المال للحصول على سلع وخدمات أي إن العملية الأستثمارية عبارة عن مدخلات ومخرجات محسوبة بدقة وعناية .. ومن خلال ما تقدم عرضه في البحث وما يشهده العراق من واقع استثماري ، يظهر أن هناك مجموعة من الخطوط العريضة يمكن تسجيلها على هذا الواقع والتي تتمحور حول حقيقة وجود فجوة استثمارية هائلة بين الممكن وبين الطموح ، بين حساب البيدر وبين حساب الحقل ، بين غزارة الطبيعة وضآلة القدرة التنافسية ، وما يترتب عليها من زمن مهدور وتنمية ضائعة في كافة مجالاتها... حيث تؤكد تلك الدراسة على أن ضخامة الطاقات والموارد الطبيعية والبشرية والترويج لها لا تكفي وحدها لأستقطاب وشيوع الأستثمار كبديل أستثماري ناجح ، بل إن هناك منظومة متكاملة من الروابط والعلاقات السببية المباشرة بين أقطاب المعادلة الأستثمارية لأنتاج العملية الأستثمارية لتصبح الركيزة التحوطية في مواجهة الأزمات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الازمة , المبادرة الزراعية, الازمة الاقتصادية، الازمة المالية، الفساد الاداري والمالي، الاصلاح الاقتصادي

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 46 / العدد 128 / حزيران / 2021
الصفحات : 67-79

المقدمــة

نتيجة لتنامي الأنتاج الصناعي والزراعي والتجاري والتطور التكنولوجي في الدول الصناعية المتقدمة، مقابل توفر ثروات طبيعية هائلة لدى الدول النامية ، مما حفز الدول الصناعية وشركاتها الى التسارع للحصول على فرص إستثمارية في تلك الدول للتنقيب وإستخراج هذه الثروات عن طريق مشاركة الحكومات الوطنية أو عبر دفع مبالغ مالية مقابل الأستثمار المباشر لتلك الثروات، حيث لم يكن الأستثمار معروفاً قديماً , ثم تطورت نوعية الأستثمارات للولوج في صناعات جديدة وإستصلاح الأراضي الزراعية والمشروعات الأسكانية وغيرها ، وبذلك توفرت رؤى واضحة وقناعات تامة لدى كافة الأطراف بأهمية الأستثمار (الوطني والأجنبي) في النهوض الأقتصادي وأصبح الأستثمار من أهم المتغيرات التي لها دوراً كبيراً وحاسماً في تحقيق عملية التنمية والنهوض الأقتصادي والأجتماعي فضلاً عن تحقيق وخلق التواصل الأقتصادي والمالي والأجتماعي والتكنولوجي بين المجتمعات المختلفة . يعتبر الاستثمار جزءاً لا يتجزأ من السياسات التي تعمل بها الدول لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي ، ويمس شريحة لا بأس بها من السكان ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي ، وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة هدفها الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على **"الاعتماد على النفس والمبادرة الذاتية وروح المقاولة** لهذا الغرض.

لقد عانى الأقتصاد العراقي طوال عقود مضت من أزمات عدّة ، لعل واحداً من أبرز تلك الازمات هي معضلة غياب أو ضعف الأستثمار ، ولعل الكثير من الآراء قد ظهرت لتفسير أسباب فشل عملية الأستثمار في الأقتصاد العراقي. (العباسي، 2006)

مثلت مشكلة فلسفة الدولة القائمة آنذاك على التمويل الأشتراكي ، إضافة الى التحديات الأمنية والظروف السياسية غير المؤاتية وغياب الباعث على الأستثمار ، فضلاً عن اللوائح التنظيمية والتشريعية التي تضعها الدولة والتي تُعد عاملاً غير مشجعاً أو طارداً للأستثمار في أحيان كثيرة، ناهيك عن الأشكالية الضخمة المتعلقة بدور كل من القطاعين العام والخاص في القيام بعملية الأستثمار .

لذا فأن المتغيرات التي حدثت في العراق بعد 2003 وتبني فلسفة الأقتصاد الحر القائم على معادلة العرض والطلب قد شكلت منعطفاً مهماً وتغييراً شاملاً في المسار الأقتصادي وفي كافة القطاعات ومنها االنظرة الى الأستثمار والتأكيد على أهميته في النهوض والتقدم الأقتصادي ، لذا سنسلط الضوء من خلال بحثنا هذا حول واقع الأستثمار والتطورات الحاصلة في المناخ والبيئة الأستثمارية في العراق ليكون قطباً جاذباً للأستثمار العالمي على مدى السنوات التي أعقبت تلك التغيرات ومدى أنسجامها مع المتطلبات الأستثمارية الدولية .

المبحث الاول / منهجية البحث والدراسات السابقة

أهداف البحث

يسعى الباحث بشكل أساسي الى تحقيق أهداف نظرية وأخرى تطبيقية وكما يلي :-

1- مناقشة مفهوم الاستثمار وانواعه ودوره الاساسي في التنمية الاقتصادية وتسليط الضوء على واقع ومعوقات الاستثمار في العراق.
2- وصف وعرض متغيرات البحث المتمثلة بالاستثمار ومواجهة الأزمات.
3- مواجهة الازمات والخروج بحزمة من الأستنتاجات والمقترحات حول سُبل تطوير وإنجاح عملية الأستثمار بما يخدم أهداف التنمية الأقتصادية.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من المحاور التالية :

1- أهمية المتغيرات المبحوثة اذ يركز البحث على متغيرات مهمة هي الاستثمار والتحوط للأزمات.
2- يقدم البحث إطاراً يمكن من خلاله تحقيق فاعلية كيانات الاستثمار وأستثمارها في مجالات لترفع من مستوى الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

إشكالية البحث

تتلخص إشكالية البحث في التعرف على كيفية مواجهة الازمات واستغلال الاستثمار وخلق التنمية الاقتصادية وتقليص البطالة وخلق فرص عمل واسعة للشباب والعاطلين عن العمل وإسناد العوائل التي هي دون خط الفقر, لذا

توجب على الدولة ان تعمل على خلق كيانات أستثمارية تعمل على حل كل المشاكل والصعوبات للخروج من الأزمات المالية والاقتصادية.

أسئلة البحث

1. هل توجد برامج جديدة للدولة تسعى من خلالها الوصول للفئات الاكثر فقراً وأقل دخلاً من متوسطي الدخل وضمان توجيه الدعم لمستحقيه مع الاستفادة من خبرات دول اخرى في البناء والتطور والمساندة لمحدودي الدخل, على ان يكون للقطاع الخاص دور في البناء وان تكون الحكومة الرقيب والمنظم لمثل هذه البرامج.
2. اعتماد الدولة على الاستثمار النفطي الريعي لماذا لا تكون هناك خطط بديلة، حيث وجدنا في السنوات القليلة ان معدل سعر برميل النفط قد أنخفض وهذا مما أدى الى عدم أستقرار البلد أقتصادياً.
3. لماذا لا تعتمد الدولة على تشجيع القطاع الصناعي والتجاري والزراعي لرفع من مستواها المعيشي والاقتصادي، حيث كانت تمتلك 34 مليون نخلة والان تقوم باستيراد التمور من الدول المجاورة.
4. لماذا لا تعتبر الدولة نفسها محط انظار العالم من ناحية الثقافة والاستثمار ووجود نهري دجلة والفرات وتوسطها على الدول الشرق الاوسط.
5. لماذا لا تعمل الدولة على تطوير التعليم وانشاء مراكز للبحوث والتطوير علماً ان العراق سابقاً أكثر ثقافة من الدول الاخرى.

فرضيات البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الاتية :-

1- هناك علاقة سببية مباشرة بين القدرة التنافسية للمؤسسات مع وجود بيئة تشريعية وقضائية تتميز بالبساطة والوضوح وعدم التناقض وسرعة الفصل ، وكذلك مع وضوح السياسات الأقتصادية والمالية وأنظمة الحوكمة وتقليص بؤر الفساد وتوفر قواعد المسائلة في ظل الشفافية الواضحة .
2- الاستثمارات لها أهمية بالغة في تعزيز مستوى الدولة من الناحية الاقتصادية.
3- وجود علاقة بين الاستثمارات والأزمات للتوصل الى التنمية الاقتصادية.
4- سيقوم الباحث بأختيار فرضية مفادها أن التوجهات الأستثمارية في العراق لا زالت ضعيفة وأن هناك دالة قوية ومؤثرة بين البيئة الأستثمارية السليمة ومواجهة الازمات.
5- هناك علاقة سببية مباشرة بين توفر محددات مناخ الأستثمار وبين تأثير عوامل القدرة التنافسية لجذب الأستثمارات الأجنبية المباشرة لأي بلد .

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي من خلال أستقراء وتحليل الواقع الميداني لعملية الأستثمار في العراق، لأنه يتناسب وتوجهاته الفرضية التي تستند الى استطلاع الآراء، كما انه يمتاز بنظرة شمولية، اذ يستخدم الوصف تحديد النتائج وتشخيص أبرز المؤشرات.

مما يجدر التنويه اليه إن الموقع الألكتروني للهيئة الوطنية للأستثمار يفتقر الى الكثير من الأحصائيات والمعلومات الأستثمارية والتي يبحث عنها الباحثون من مصادرها الأصلية المختصة مثل حجم الأستثمار المطلوب لإعمار وبناء العراق وكذلك حجم الأستثمار المتحقق مبوّب حسب السنين والقطاعات الرئيسية وغيرها من البيانات التي تكوّن صورة متكاملة عن عملية الأستثمار في العراق.

محتويات البحث

من هذا المنطلق حاول الباحث دراسة هذا الموضوع والخوض فيه لأهميته الكبيرة في مواجهة الازمات وتنمية الاقتصاد العراقي ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسية هي : الأول منهجية البحث والثاني يتكلم عن إطار مفاهيمي عن الأستثمار واقعه ومعوقاته، والاخير الاستنتاجات والتوصيات.

الحدود المكانية والزمانية للبحث

المكان سيكون محصوراً بجمهورية العراق أساس البحث, اما بالنسبة للزمان فيكون للاعوام من (2004-2020).

الدراسات السابقة

1. دراسة (المطوري، السالم، 2014)

احمد جاسم،احمد جبر، (2014)، **تحديات الأستثمار في البنية التحتية في العراق،** بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الاستثمار في البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في العراق (2003 – 2013) ، كلية الادارة والاقتصاد

جامعة البصرة . هدف البحث الى الاستثمار بأنواعه كافة الذي يعد أحد المصادر المهمة لتمويل المشاريع سواء كانت إنتاجية أم خدمية فضلاً عن اسهام الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل الالات والمعدات والخبرات وتطوير مهارات العاملين، ويحتاج الى تحسين مناخ الاستثمار لكي يسهم في تشجيع المستثمرين المحليين وجذب المستثمر الاجنبي، فالعراق يحتاج الى تذليل الصعوبات والمخاطر التي تقف عقبة في وجه المستثمر ، وذلك عن طريق سن القوانين والتشريعات وانشاء المحاكم الخاصة بالقضايا التجارية لان الاستثمار الاجنبي غير متاح بصفة مطلقة وانما هناك منافسة شديدة لجذبه من قبل أغلب الدول سواء كانت نامية او متقدمة بصفة عامة، ودول الجوار بصفة خاصة، ولذلك فأن أمام العراق الكثير من التحديات التي تتطلب الدراسة والبحث والمعالجة في سبيل الوصول الى نتائج ايجابية ملموسة.

2. **دراسة حدد (2013)**

عبد الباسط (2013)، **دور الجماعات الاقليمية في تدعيم الاستثمار المحلي**، رسالة ماجستير اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ان المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات والداعم لاستمرارها واستقرارها، يجب ان تشارك فيه جميع شرائح ا□تمع، ولا يكفي فقط الارادة السياسية والغطاء التشريعي والترويج الاعلامي لجذب الاستثمار، بل يجب على الدولة ان تسعى الى دعم الاستثمارات الوطنية وتقوية الاقتصاد الداخلي للبلاد عن طريق اشراك جميع الشرائح والمؤسسات والهيئات، من جماعات اقليمية ومؤسسات عامة وخاصة، وجميع اطياف المجتمع المدني في هذه الاستراتيجية حتى تكون في حد ذاتها ضمان لجذب الاستثمارات ودعماً لها.

3. دراسة الطعان (2007)

حاتم فارس، (2007)، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، اصدار 14 ، ص 13- 37. يعد الاستثمار بشكل عام جزء من الاقتصاد الذي كان سبباً في تقدم ورقي المجتمعات، أما المجتمعات النامية فالسبيل أمامها ما زال رحباً للاهتمام بالاستثمار والتوسع في مجالاته حتى تستطيع اللحاق بركب التقدم والرقي.

مايميز البحث عن الدراسات السابقة

تميز البحث عن الدراسات السابقة هو في دراسة الواقع الفعلي للاستثمار وكيفية الاستفادة منه لمواجهة الازمات في وضع استراتيجيات جديدة لخلق كيانات تحوطية، فالبحث حاول ربط الاستثمارات والاستفادة منها في تطوير البيئة الاقتصادية وامتصاص جزء كبير من البطالة ودعم المستثمر وخلق مناخ استثماري أذ تميز هذا البحث كونه بحث في الفترة الحديثة والتي حدثت بها عدة أزمات اقتصادية وامنية وصحية يختلف في متغيراته عن الدراسات السابقة .

المبحث الثاني/ إطار مفاهيمي عن الأستثمار واقعه ومعوقاته

أولاً : تعريف الأستثمار

يشير مفهوم الأستثمار على أنه مخصص من الأنفاق الجديد لزيادة السلع الرأسمالية الثابتة أو تطوير ما قائم منها حالياً مثل المصانع والآلات والطرق والجسور والمباني ، أو الأضافات الى المخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة ، وذلك خلال فترة زمنية معينة (صقر، 1983) .

ويُعرف أيضاً بأنه عملية التوظيف المنتج لرأس المال ، أو بعبارة أخرى توجيه رأس المال نحو أستخدامات تؤدي الى زيادة سلع الأستثمار الدائم أي سلع الأنتاج الرأسمالي والأبنية أو الخزين السلعي (الفخري، 2002) .

كما يُعرف الأستثمار بأنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح (حردان، 1997).

كذلك يُعرف الأستثمار بأنه التخلي عن أستخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على المزيد من التدفقات النقدية في المستقبل نظير فترة الحرمان ويكون بمثابة تعويض في القيمة الحالية للأموال المستثمرة مع أمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة .

ثانياً: أنواع الأستثمار

يُقسم الأستثمار الى تقسيمات مختلفة حسب أنواعها وطبيعة نشاطها وأهدافها ، على أن أهم هذه التقسيمات يمكن إجمالها بالآتي :

1- الأستثمار الخاص والأستثمار العام :

ينصرف الأستثمار الخاص الى ذلك الأستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص ، مقابل الأستثمار العام الذي تقوم به الحكومة ، ويُعد التفريق بين النوعين من الأمور الهامة في دراسة النظرية الأقتصادية الكلية ، أذ يستند الأستثمار الخاص على دافع الربح بشكل أساسي ، أما الأستثمار العام فأنه يهدف الى تحقيق أهداف التنمية الأقتصادية والأجتماعية حسب الفلسفة التي تؤمن بها الدولة ، ومن هذه الأهداف تحقيق مستوى التوظيف الكامل أو أستقرار

المستوى العام للأسعار .. وغيرها ، فضلاً عن كون الأستثمار العام يستخدم كعامل تعويض لسد أي عجز في إنفاق القطاع الخاص الأستثماري (صقر، 1983).

2- الأستثمار المباشر والأستثمار غير المباشر :

يمتاز الأستثمار المباشر بكونه أستثمار حقيقي طويل أو متوسط الأجل في أصول أنتاجية ويتم عن طريق تقديم رأس المال للمشروع مصحوباً بقيام المستثمر في إدارته أو المساهمة في إدارته أو الرقابة على كيفية أستخدامه، أما الأستثمار غير المباشر والذي يعبر عنه بتعبير أستخدام الحافظة والذي يكون عادةً قصير الأجل ويأخذ شكل تملك للأسهم والسندات بقصد المضاربة والأستفادة من فروق الأسعار أو الحصول على الأرباح التي تدرها تلك السندات أو الأسهم .

3- الأستثمار الوطني والأستثمار الأجنبي :

الأستثمارالوطني (المحلي) هو الذي يتم في بلد المستثمر الأم (صاحب رأس المال) إن كان حكومي أو خاص، أما الأستثمار الأجنبي فيمثل رأسمالاً خارجياً وافداً الى الدولة المستقطبة للأستثمار ويخضع للقواعد القانونية السارية فيها ، مع وجود النية في إدارة ذلك الأصل (الفخري، 2002) .

4- الأستثمار الأجمالي والأستثمار الصافي :

يمثل الأستثمار الأجمالي كل من الأستثمار الصافي والذي يعني الأضافات الى رأس المال الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، زائداً الأستثمار الأحلالي الذي يخصص لمواجهة الإهلاك أو التقادم أو التدمير الناتج عن الحرائق والفيضانات أو الكوارث الأخرى، ولو أقتصر الأستثمار الإجمالي على المحافظة على حجم الرصيد الفعلي لرأس المال فأن هذا يعني إن الأستثمار الصافي يعادل الصفر، أما إذا أنخفض حجم الأستثمار الإجمالي عن ذلك فأن هذا يعني أن رصيد الأستثمار الصافي هو كمية سالبة أي أن الرصيد الفعلي لرأس المال يتجه نحو التناقص (صقر، 1983) .

5- الأستثمار المولّد أو المحّفز والأستثمار المستقل :

يرتبط الأستثمار المولّد بالأنتاج الجاري أو الطلب الجاري وبالتالي فأنه يرتبط دالياً أو وظيفياً بمستويات الأنتاج من أجل تحقيق زيادة في الأنتاج وهذا الأستثمار هو الذي يكمن وراء نظرية المعجل ، كما يرتبط أرتباطاً دالياً بالدخل حيث يزداد بزيادة الدخل وينخفض بأنخفاضه ، فإذا أنخفض الدخل الى أقل من الصفر يصبح الإستثمار المولّد سالباً بمعنى عدم وجود صيانة للآلات والمعدات والسلع الرأسمالية وتركها تندثر دون أستبدالها بأستثمار جديد ، أما الأستثمار المستقل فهو الذي ينجم عن قوى وعوامل مستقلة عن الدخل والأستهلاك الجاريين مثل إدخال تقنيات أو منتجات جديدة أو تطوير موارد جديد أو عن نمو السكان والقوى العاملة (السيد علي، 1984) .

ثالثاً: واقع الاستثمار

أن المرحلة التي تلت عام 2003 قد وضعت العراق أمام منعطفا جديدا ومنفتحا بإتجاه بلورة رؤية جديدة وواقعية لقضية الأستثمار من أجل توظيف كافة الطاقات المادية والبشرية لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية حقيقية وخاصة إن العراق قد خرج من ظروف حصار وحروب مدمرة طالت كافة مرافقه الحيوية ، فضلاً عن كون الأقتصاد العراقي لا يزال أحادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي كمصدر رئيسي في التمويل والذي تصل مساهمته الى أكثر من 90% من موازنات الدولة مع هيمنة القطاع العام وأنتشار البطالة والفقر، لكن يقابل ذلك أمتلاك العراق لكثير من المزايا الأستثمارية التي تبعث على الأمل والتفاؤل في إعادة بناءه ومن أهمها :

1- هناك توازن كبير ما بين عدد سكانه ومساحته وموارده الطبيعية .
2- يمتلك عوامل " الندرة النسبية " في تنوع وضخامة ثرواته الطبيعية التي تواجه طلباً واسعاً في السوق العاملية ، مثل : النفط والغاز والفوسفات والزئبق والكبريت.. وغيرها ، فضلاً عن تنوع تضاريس الأرض وخصوبتها مع مياه وفيرة .
3- وجود طاقات بشرية كبيرة وقوة عاملة ذات مهارات متنوعة تصل الى (8) مليون عاملا.
4- سوق محلي للتصريف بفعل أرتفاع مستوى معدلات الدخل القومي وظروف التدمير الكبيرة التي مرّت على العراق قبل وبعد 2003 .

لذا وبرغم وفرة تلك المزايا في الأقتصاد العراقي ومع الخطوات الإيجابية بعد 2003 على مسار تشجيع وجذب الأستثمار الأجنبي والوطني ومنها إصدار قانون الأستثمار في العراق برقم (13) لسنة 2006 الذي يحوي الكثير من الأعفاءات الضريبية والكمركية والمزيد من المزايا للمستثمرين، وكذلك تأسيس الهيئة الوطنية للأستثمار وفروعها

في المحافظات لتكون هيئة متخصصة بتنظيم خارطة الأستثمارومتابعة تذليل وأختصار حلقات الإجراءات وتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين ، إلا أن حجم الأستثمار المتحقق في الأقتصاد العراقي لا يتناسب كماً ونوعاً مع حاجة العراق الفعلية بالرغم من مرور سنوات على التغيير، ومن خلال متابعة حجم الأستثمار المباشر المتحقق في العراق بعد 2003 . حيث بلغ مجموع تخصيصات الإنفاق الأستثماري الحكومي للفترة (2004–2020) (**469,919,004**) مليون دينار وبرغم محدودية هذا التخصيص والذي شكل نسبة (30%) من إجمالي مجموع موازنات العراق البالغ مجموعها أكثر من (**1,586,842,146**) مليون دينار خلال الفترة أعلاه.(قانون الموازنة العامة الاتحادية, 2004-2020)

إلا أن معطيات الواقع العملي تؤكد إن المواطن العراقي لم يجد على أرض الواقع شيئاً ملموساً منها وذات قيمة توازي هذا الحجم من التخصيص المالي ، ويعود ذلك الى سوء الإدارة المالية نتيجة أستشراء ظاهرة الفساد المالي في الوزارات والدوائر الحكومية وضعف الخبرة المهنية والعملية للمسؤولين الحكوميين .

جدول رقم (1) الانفاق السنوي والموازنة العامة للمدة (2004-2020)

السنة	حجم الانفاق الاستثماري (مليون دينار)	حجم الموازنة (مليون دينار)
2004	20,145,000	29,889,800
2005	28,431,168	35,981,168
2006	9,272,000	50,953,161
2007	12,665,305	51,727,468
2008	15,679,227	59,861,973
2009	15,017,442	69,165,523
2010	23,676,772	61,735,312
2011	30,066,292	96,662,766
2012	37,177,897	117,122,930
2013	55,108,602	138,424,608
2014	62,903,313	163,416,518
2015	15,581,364	119,462,429
2016	25,746,311	105,895,722
2017	25,454,018	100,671,160
2018	24,650,112	104,157,183
2019	33,048,506	133,107,616
2020	35,295,675	148,606,809
المجموع	**469,919,004**	**1,586,842,146**

المصدر: الوقائع العراقية الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، قانون الموزانة العامة الاتحادية للاعوام من (2004-2020)

رابعاً: معوقات الاستثمار

من خلال مراجعة معطيات واقع الأستثمار في العراق يظهر أن كفتي المعادلة الأستثمارية غير متوازنة وأن هناك فجوة استثمارية كبيرة في عدة نواحي منها :

1- حجم المخصص المالي وواقع وحجم الأنفاق الحكومي للأستثمار .
2- الأنفاق الفعلي وواقع المشروعات الأستثمارية.
3- واقع المشاريع والمتاح المعطل من الثروات والذي يمثل خارطة الفرص الأستثمارية الضائعة في العراق .

يشير الجدول رقم (1) أن هناك الكثير من الفرص الضائعة لأستثمار ضخامة الثروات في العراق والتي تشمل كل القطاعات الأقتصادية ، فالأرض الخصبة والمياه الوفيرة وبالرغم من ان حجم الأنفاق يزيد على ثلاث مليارات دولار تحت مسمى ((المبادرة الزراعية)) ولكن واقع الزراعة في العراق يشير عكس ذلك وأن توفير سلة الغذاء وتحقيق أكتفاء ذاتي زراعي يحتاج الى أشواط بعيدة ويستوجب أولاً وجود خطط وسياسات زراعية واضحة تهدف الى النهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يعتبر ثروة دائمة ونفط دائم للعراق ، أما القطاع الصناعي فيعاني من الجمود والأهمال الكلي فأغلب المشروعات الصناعية سواء أكانت حكومية أو خاصة فهي متوقفة عن التشغيل وتعتمد الدولة في توفير أحتياجات العراق من السلع والبضائع عن طريق الأستيراد ، حيث غدى العراق سوق مفتوحة لتصريف جميع منتجات الدول القريبة والبعيدة منها ، أما قطاع الخدمات فهو في تردي تام بكافة مرافقه .. ويرى البعض

ضرورة إعادة تأسيس (مجلس الأعمار) ليكون مشرفاً على تنفيذ المنهاج الأستثماري للبلد ، لكن هذا المقترح يصطدم بعدم الرغبة بعودة مركزية التخطيط والتنفيذ مع ضرورة أعطاء فرصة الى اللامركزية الإدارية في هذا المجال ، في حين يرى البعض الآخر ضرورة إنشاء صندوق وطني للأستثمار على غرار كثير من الدول التي سبقتنا في هذا المجال ومنها المملكة العربية السعودية والامارات والمملكة الاردنية الهاشمية والبحرين وغيرها .. حيث أن الاستثمار هو كيان تحوطي للازمات وسوف يعود للدولة بايرادات قد تسهم في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الاستثمار للتوصل الى التنمية الاقتصادية.

لذا نرى أهمية توجه الدولة الى دعمها للاستثمار في :-

أ :- القطاع السياحي

تُعتبر السياحة اليوم أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم والتي تلعب دوراً بارزاً في تنمية وتطوير البلدان , وقد ازدادت أهميتها كصناعة وحرفة من خلال وسائل الإعلام كافة، خصوصاً بعد أن تم استحداث وزارات للسياحة في معظم دول العالم وافتتاح جامعات وكليات ومعاهد تقنية متخصصة بالسياحة والفندقة، وكذلك الانتشار الواسع للكتب والدراسات والبحوث العلمية التي تتعلق بالشؤون السياحية. من الضروري لقطاع السياحة بان يقوم بتحضير لفعاليات ومؤتمرات خاصة بالسفر والسياحة والاستثمار في هذا المجال لدفع عجلة نمو القطاع السياحي وبالاضافة الى النظر في واقع ومستقبل الاستثمار في القطاع السياحي وتطوير الوجهات السياحية واستعراض التجارب المحلية والدولية وان تسير بالطريق الصحيح وكذلك بان تكون قادرة على تحقيق نتائج أفضل (هادي، 2015). وفي اطار سعي القطاع السياحي في العراق لمواكبة دعم قطاع المال والاعمال ، مما يشجع هذا النوع من الاستثمار في الفنادق والمنتجعات من دخول شركات عالمية منها رينتا لتوريد مستلزمات الفنادق وتطوير الاغذية والمشروبات وكذلك مستلزمات المطابخ لتلبية احتياجات الفنادق والمطاعم سواء الجديدة او القائمة التي ترغب في التطور والتحديث. ومما تقدم نرى من الضروري إستثمار البيوت التراثية القديمة في العراق والتي تتميز بطابع البناء التراثي (الشناشيل) لأغراض سياحية على غرار دول كثيرة ، مع انشاء فنادق وقاعات على ضفاف نهري دجلة والفرات والتي تتميز بالاجواء الساحرة تحت الاضواء المتلئلئة ولكل فندق شاطئه ومرساه الخاص موفراً أنشطة مائية وكذلك يمكن مستقبلاً بانشاء مهبطاً للطائرات العمودية والتصاميم الفريدة والثقافية والتاريخية التي تتميز بوضع لمسات ومفاهيم كلاسيكية وتراثية عريقة.

- لماذا لا نعمل على انشاء فندق عالمي ومواصفات ذي الخمس نجوم على ضفاف دجلة ويتكون من فندقين كل فندق على ضفة ويتصل بينهما جسر ذو هيكل حديدي ومغلف من الزجاج ويكون هناك مصعد كهربائي لربط الجسر الزجاجي مع النهر ليكون هناك حدائق وملاعب ومطاعم ومقاهي وذلك ليكون معلم حضاري أنيق ونموذج عملاق وإبداعي جديد لا يوجد له مثيل في العالم .

ب : - قطاع الطيران

حيث استحوذت شركات القطاع الخاص في الآونة الأخيرة على حصة ليست بالقليلة من سوق النقل الجوي، إلا أن مجاراة القطاع الحكومي ومنافسته فهو أمر ليس بالسهل أيضاً , وليس من الصعب جداً أن تخطف الشركات الخاصة ما يتمتع به القطاع الحكومي من ميزات، وبالتالي، فإن قدرة القطاع الخاص على المنافسة واستحواذه على سوق النقل الجوي، أمر ممكن، إلا أنه يفتقر إلى عوامل عدة، كما يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن شركات الطيران تحدد قدرتها على التنافس من خلال تقديم الخدمات، والجودة، بالإضافة إلى السعر، وإذا استطاعت الشركة تحقيق معادلة «الجودة مع الربح»، فإنها بذلك تكون قادرة على المنافسة والتميز، ويتفق بعض الخبراء في مسألة الخدمات، حيث أنه كلما زادت التكنولوجيا الترفيهية في الطائرة، كلما زاد إقبال المسافرين على الشركات الناقلة، وتولدت المنافسة بينها. كما أن الدرجة التي يفتح فيها المجال امام دور فاعل للقطاع الخاص تلعب دوراً هاماً، وتستطيع الشركات من خلال ذلك أن تثبت وجودها، إلا أنها إذا حرمت هذه المزايا التي تتمتع بها الشركات الحكومية، فإن هذا الاحتكار سيحد من منافستها بالتأكيد ، وهو أمر لا مسوغ له. (الجواري، 2019)

أن المصارف المحلية وشركات التمويل لديها القدرة الكافية على تمويل الشركات الخاصة في مجال الطيران ، فيما إن كانت هناك دراسة وجدوى اقتصادية مدروسة على أسس سليمة وخطة مستقبلية، فتمويل مشاريع ناجحة كهذه أمر لن يتردد فيه المستثمرون وشركات التمويل أو البنوك، حتى وإن كانت العوائد لن تتحقق على المدى القصير، مشيراً إلى شركات طيران كثيرة باتت تحقق أرباح كبيرة وتحصد جوائز كثيرة، مثل طيران الإمارات أو الخطوط القطرية.

- لماذ لا نعمل على انشاء منطقة للطيران لنتجه الى صناعة وصيانة واصلاح وتجديد الطائرات والمدارج وهو عبارة على مطار صغير فقط لاستخدام الصيانة عندما يحتاج المطار الى صيانة لكي يكون هناك بديل وكذلك لايكون هناك تعثر في المطار الام والتي لاستستدعي طلباً إضافياً على الصيانة والخدمة من شركات أجنبية وهذا سوف يعمل على زيادة واردات الدولة وكذلك استفادت من التحرك الأخير للناقلات الإقليمية لتوسعة أسطولنا.

ج :- الفوسفات

العراق يمتلك ثروات هائلة من الموارد المعدنية وصناعة الفوسفات والاسمنت غير مستغلة لحد الان اهمها الفوسفات الذي يمتلك العراق فيه اكبر احتياطي بعد المغرب العربي .تعد منطقتي عكاشات ومحطة H-3 من المناطق الغنية بالفوسفات والمعادن الاخرى ويعد العراق ثاني بلد في العالم من ناحية الاحتياطي لهذهِ المعادن لغرض صناعة الاسمدة الفوسفاتية حيث وصلت الطاقة الانتاجية أكثر من مليون طن سنوياً، وكشفت هيئة المسح الجيلوجي الامريكية في عام 2011 عن العثور على كميات ضخمة من الفوسفات في منطقة الانبار العراقية حيث قدرت الاحتياطيات بـ (5.75) مليار طن ا ما نسبته 9% من الاحتياطيات العالمية. وان هذهِ الكميات الكبيرة من المعادن تهدف الى الاسهام في دعم الاقتصاد الوطني وتنمية واستثمار الثروة المعدنية في العراق، علماً فان هذهِ المعادن تستخدم في الصناعات الكيميائية منها تحضير عنصر الفسفور وحامض الفسفور والذي يدخل في الصناعات التعدينية والحربية والطبية والغذائية والخزفية والنسيج وصناعة الاسمدة.

د : - النخيل

العراق بلد الاربعة والثلاثون مليون نخلة، أو أرض السواد، في الوقت الذي تعرض فيه القطاع الزراعي إلى الدمار خلال الأعوام القليلة الماضية التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق ويتجلى هذا الوضع بصورة كبيرة في بساتين النخيل التي كانت يانعة في السابق ، فهي حالها حال بقية الأشجار التي تعرضت الى خطر الفناء بسبب قلة أو أنعدام مياه السقي وشحة الكهرباء وأرتفاع ثمن الوقود في حال تم اللجوء الى مضخات – الكاز- إضافة الى عدم توفره فيما دمرت الفطريات والحشرات آلاف الأطنان من الفاكهة لأن العراق لا يمتلك سوى ثلاث طائرات لرش المحاصيل وثلاثة طيارين مؤهلين ويعاني حتى أغنى المزارعين وأكثرهم نفوذا في هذا المناخ من قلة الدعم وانخفاض المردود من الانتاج الزراعي. (الجنابي، 2015)

لقد كانت زراعة النخيل مزدهرة في العقد الماضي ويعتبر النخيل من أهم المحاصيل التي تشتهر بها أغلب محافظاتنا وأعلى نسبة تواجد للنخيل في المحافظات منها البصرة وديالى وبغداد وبابل وكربلاء وهناك اكثر من (600) صنفا عالميا للتمر تتمركز معظمها في العراق وأشهرها البرحي والخستاوي والزهدي والخضراوي والبربن والحلاوي والمكتوم والاشرسي الذي يتميز بكبر حجمه وتشتهر محافظة ديالى بانتاجه بكميات كبيرة ، فضلاً عن أهميته الغذائية فهو يدخل في الصناعة ومنه يستخرج الدبس ويستخدم كذلك في صناعة الخل وتصنيع اعلاف الحيوانات، ولكن هل نصل الى مرحلة يمكن ان نستعيد فيه الصدارة بين البلدان النخيلية ونحن نمتلك خبرة يمتد عمقها الى ستة الاف سنة في زراعة النخيل ؟ ... والمعنيون يؤكدون إن بإمكاننا الوصول الى 50 مليون نخلة اذا ما أتبعت الاساليب الحديثة في الزراعة والري ومكافحة الآفات التي تصيب النخلة , والأساليب الحديثة في الزراعة تتمثل في الزراعة النسيجية التي أعتمدتها دول كثيرة لزيادة أعداد النخيل فيها.

لابد من دعم المؤسسات والمختبرات المتخصصة في اكثار النخيل بأستخدام تقنية زراعة الانسجة من خلال التأكيد على الجامعات ومراكز البحوث الزراعية بضرورة الاهتمام والتوسع في الدراسات والبحوث التي تتناول اكثار النخيل خارج الجسم الحي سواء بحوث الدراسات العليا او البحوث الشخصية ، وتزويدها بالاجهزة والمعدات لكي تتمكن من تنفيذ خطتها البحثية في مجال اكثار النخيل , وان تتبنى دائرة البحث والتطوير بتطوير المشاريع البحثية التي تقدمها كلية الزراعة في مجال اكثار النخيل بأستخدام تقنية زراعة الانسجة , والتنسيق بين الجهات المعنية في وزارة الزراعة وكليات الزراعة لتنفيذ مشاريع بحثية وانتاجية مشتركة ، وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال بالاستثمار في مجال تصنيع التمر وطرق تعبئته وتسويقه, لكن المهم في بحثنا هذا في استثمار النخيل الان كيف نشجع المزارعين على اعادة زراعة بساتينهم خاصة وان دورة رأس المال في زراعة النخيل بطيئة جداً وأعتقد أن من أهم الامور هي ايجاد منافذ تسويقية وتشجيع صناعة التمور واعطاء حوافز كالسلف وغيرها وكذلك تمدنا بكثير من الاشياء التي يصعب حصرها , وليكن ذلك هو الدافع الاساسي للاهتمام بالنخيل ليواصل عطائه في الامن الغذائي وتكون ركيزه من ركائز التنمية في العديد من المجالات.

الجدول رقم (2)

الدول المنتجة للتمور لعام 2010 مقارنة مع 2020: (1000 طن)

ت	أسم الدولة	عام 2010	أسم الدولة	عام 2020
1	مصر	1,352,95	مصر	1,084,529
2	السعودية	1,078,30	ايران	947,809
3	ايران	1,023,13	السعودية	836,983
4	الامارات	775,00	العراق	675,440
5	باكستان	759,20	باكستان	556,608
6	الجزائر	710,00	الامارات	533,701
7	العراق	566,83	الجزائر	485,415
8	السودان	431,30	السودان	435,668
9	سلطنة عُمان	276,40	جنوب السودان	432,100
10	ليبيا	161,00	سلطنة عُمان	239,397

المصدر: https://anamusafer.com

خامساً: الازمات

الأزمة تعني فترة انتقالية ونقطة تحول في مسار الفرد أو الجماعة أو المنظمة، ويمكن تعريفها بأنها: خبرة غير مألوفة وذات عراقيل في طريق الشخص أو المنظمة تمثل نقطة حرجة وتحدياً للعادة والسلوك الاعتيادي، ويعرف ايضاً بأنه خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام جميعه، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام. (بركاني، 2020)

وهناك عدة أنواع من الازمات نذكر منها:-

أ- الازمة الاقتصادية

تُعرف الأزمة الاقتصادية على أنّها حالة يعاني فيها اقتصاد بلد ما من تباطؤ مفاجئ ناجم عن أزمة مالية، ومن المرجح أن يعاني الاقتصاد الذي يواجه أزمة من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، ونقص السيولة، وارتفاع أو انخفاض الأسعار بسبب التضخم أو الانكماش الاقتصادي، كما يمكن للأزمة الاقتصادية أن تأخذ شكل الركود أو الكساد الاقتصادي (صلاح، 2018).

ب-الازمة المالية

تشير الأزمة المالية الى الاضطراب الذي يطرأ على التوازن الاقتصادي في دولة ما أو عدة دول. وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشيء عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

إن الأزمة المالية التي تعرض لها العراق بسبب جائحة كورونا وما أسفرت عنه من تدهور أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية، أدى ذلك إلى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة واضطرار وزارة المالية إلى الاقتراض من المصارف وإعادة خصمها لدى البنك المركزي وبمبالغ كبيرة، لغرض دفع الرواتب وتلبية الاحتياجات الإنفاقية الأخرى المتعلقة بالخدمات المقدمة للمواطنين، كما أن الاستمرار بسعر الصرف الحالي، الذي لا يتناسب بجميع الأحوال مع معدلات أسعار الصرف لدى الدول الأخرى أصبح يشكل عائق كبير لإجراء التنمية الحقيقية وتعزيز التنافسية للإنتاج المحلي الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى التفكير الجدّي بالاستجابة لمتطلبات تمويل الموازنة بسعر الصرف الذي يتيح توفير الموارد الكافية لتغطية هذه الاحتياجات وضمان انسيابية دفع الرواتب والمتطلبات الحرجة للإنفاق الحكومي، وحرصاً من البنك على تفادي استنزاف احتياطياته الأجنبية، والتي تمثل الرافعة المالية الأساسية للاستقرار النقدي في العراق، وحرصه على اسناد المالية العامة، باعتباره مستشار الحكومة والمسؤول عن مسك حساباتها. (البنك المركزي العراقي، 2020)

ج- أزمة مصرفية

تمثل الأزمة المصرفية معاناة أحد البنوك من حالات اندفاع مفاجئ على سحب الودائع من قبل المودعين، فإذن ذلك يسمى بسحب غير الاعتيادي للودائع .بما أن البنوك تقرض أغلب النقد الذي تتلقاه في شكل ودائع، فمن الصعب عليها أن تسدد بسرعة جميع الودائع إذا ما طُلِبت فجأة، وبالتالي فإن هذا التصرف من شأنه أن يجعل البنك معسرًا، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة العملاء لودائعهم، إلى الحد الذي لا يغطيه التأمين على الودائع. يُطلق على الحدث الذي تنتشر فيه السحوبات غير الاعتيادية للودائع على نطاق واسع بأزمة مصرفية شاملة أو ذعر مصرفي.(M,F,2009)

د- أزمة العملة

تعرف أزمة العملة باعتبارها حالة يدرك فيها المشاركون في سوق الصرف أن سعر الصرف الثابت يوشك على السقوط، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى المضاربة ضد الربط الذي يعجل بالسقوط ويدفع إلى خفض قيمة العملة.

سادساً: كيفية مواجهة الأزمة

نظراً لإجراءات الاحتواء الضرورية لإبطاء معدل انتشار الفايروس، بدأ الاقتصاد العالمي يتضرر بشدة، وينطبق هذا بشكل خاص على تجارة التجزئة والضيافة والنقل والسياحة. فأغلبية العمالة في معظم البلدان إما تعمل لحسابها الخاص أو في مشروعات صغيرة ومتوسطة، ومؤسسات الأعمال والعمالة هذه معرضون للخطر بشكل خاص، وهناك مخاطر كبيرة تهدد الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل – مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجزء كبير من آسيا. فنظرا لأن النظم الصحية أضعف مبدئياً في كثير من البلدان، فإنها تواجه تحدياً جسيماً في محاربة الفايروس في المدن ذات الكثافة السكانية العالية والأحياء الفقيرة – حيث يشكل التباعد الاجتماعي خياراً شبه مستحيل، ونظراً للموارد الأقل أصلاً في هذه البلدان، فهي معرضة بصورة خطيرة لتأثير صدمات العرض والطلب الحالية والتضييق الحاد الجاري للأوضاع المالية، وقد يواجه بعضها أعباء ديون يتعذر الاستمرار في تحملها. (غورغييفا،2020)
لذا يتوجب على الدولة اتخاذ مايلي:

أ- الاستمرار في تدابير الاحتواء الضرورية ودعم النظم الصحية.
ب-حماية المتضررين من الأفراد والشركات من خلال إجراءات كثيرة موجهة وجيدة التوقيت على مستوى المالية العامة والقطاع المالي.
ج-تخفيف الضغط عن النظام المالي وتجنب العدوى.
د- يجب أن نخطط لمرحلة التعافي.
ه- مساعدة المؤسسات والاشخاص على وضع استراتيجيات تهدف إلى الخروج من الأوضاع غير المستقرة واتخاذ قرارات العمل المستقبلية.

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الأستنتاجات

هناك الكثير من العقبات والحواجز التي تقف اليوم حائلاً وتشكل تحدياً كبيراً أمام إتساع وتطور ونمو الأستثمار في العراق ، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية :

1- عدم وضوح الرؤيا المتكاملة في إتجاهات السياسة الأقتصادية للعراق ، فبالرغم من أن المادة (112 – ثانياً) من الدستور العراقي لسنة 2005 قد أشارت الى " إن الأقتصاد العراقي يعتمد أحدث تقنيات مبادىء السوق وتشجيع الأستثمار " .. ولكنه لم يقدم توصيفاً واضحاً لذلك.
2- ضعف البيئة التشريعية والقانونية الكافية لأستقطاب وجذب الأستثمارات، فلا زالت الكثير من القوانين والتشريعات النافذة بحاجة الى تحديث وإعادة النظر كي تستطيع نصوصها إستيعاب عمليات الأستثمار ومواكبة التطورات العالمية الحديثة .
3- ضعف البيئة الأمنية المناسبة لجذب وأستقطاب الأستثمارات ، فالتحديات الأمنية والصراعات الداخلية وعدم الأستقرار السياسي لازالت مستمرة ، إذا ما علمنا إن البيئة الأمنية تشكل حجر الزاوية لأستتباب وتوطين رؤوس الأموال وجذب الأستثمارات (الأجنبية أو الوطنية) ، فلا أستثمار بدون أمن .
4- البنية الإدارية المتوارثة في هيمنة القطاع العام على كافة مفاصل الأقتصاد العراقي، والنظرة المتسلطة والتمسك باعتماد السياقات التقليدية وشيوع الروتين والتمركز الإداري وضعف روح المسؤولية والنظرة القاصرة المتدنية الى دور القطاع الخاص في أغلب وزارات ودوائر الدولة .
5- ضعف البنى التحتية اللازمة لأستقطاب وتطوير عملية الأستثمار ، فالبنية التحتية لا تتعلق فقط بالأرض والكهرباء (رغم صعوبتها) ، وإنما تتعدى ذلك لتشمل العديد من الأمور الأساسية الأخرى اللازمة لخلق وأستمرار العملية الأستثمارية ، مثل : شبكات المياه، الصرف الصحي ، الوقود ، الشوارع ، المطارات ، الموانيء ، الجسور، سكك الحديد، نظم الأتصالات ، المصارف ، القوانين .. وغيرها.
6- إنتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في أغلب الدوائر الحكومية بالشكل الذي جعلت العراق يتصدر قائمة دول الفساد في العالم (حسب التقارير الدولية) ، مما أدى الى تراجع موقع العراق في خارطة مناخ الأستثمار العالمي وعزوف الكثير من الشركات الرصينة عن المجيء الى العراق بسبب رفضها التعامل بالرشى وصفقات.

7- ضعف فاعلية تخصيصات الأنفاق الأستثماري الحكومي في الموازنات السنوية للدولة خلال الأعوام (2004 – 2020) ، لكن هذا الأنفاق الهائل لا يقابله أي أثر ملموس على أرض الواقع .

ثانياً:- التوصيـــات

1. العمل الجاد من أجل تحسين الوضع الأمني في البلد وتوفير البيئة الأمنية والسياسية الملائمة للأستثمار.
2. ضرورة توفر الإرادة الوطنية وترجمتها في صياغة وتوفير البنية القانونية والمؤسساتية الملائمة لجذب الأستثمار الخاص (سواء أكان محلياً أم أجنبياً) وإعادة النظر بتحديث أغلب القوانين ذات الصلة بالعملية الأستثمارية ومراعاة الأطر القانونية والتشريعية التي تحمي الأستثمار وتوفر الضمانات الكافية للمستثمرين .
3. السعي وبخطوات فاعلة نحو التركيز على برنامج الأصلاح الأقتصادي بكافة قطاعاته والأهتمام بالقطاع المصرفي والمالي وإعادة هيكلة النظام المصرفي بما يتلائم مع أحدث الأنظمة المصرفية المعاصرة .
4. إبعاد الهيئة الوطنية للأستثمار ودوائرها في المحافظات عن المحاصصة السياسية والحزبية، ورفدها بالعناصر المهنية الكفوءة، مع تقليل حالة التمركز الأداري في العاصمة ومنح دوائر الأستثمار في المحافظات صلاحيات واسعة للتعاطي مع المشاريع الأستثمارية وإبرام العقود المباشرة مع المستثمرين في محافظاتهم .
5. ضرورة التنوع والتوازن في المشاريع الأستثمارية بما ينسجم مع متطلبات خطط وبرامج التنمية الوطنية وعدم إقتصارها على الأنتشار الواسع لمراكز البيع الاستهلاكية (المولات) ومحلات الكوفي شوب ، مقابل محدودية مشاريع القطاعات الأنتاجية الأستراتيجية .
6. أهمية بناء العلاقات المتينة وخلق جسور التواصل بين الهيئة الوطنية للأستثمار والمنظمات والمنتديات الأقتصادية الدولية المهتمة بالأستثمار الدولي لتكون على صلة ومعرفة متواصلة بالتطورات الأستثمارية الخاصة بتحسين البيئة الأستثمارية في العراق.
7. خلق التواصل بين القطاعين العام والخاص وإيجاد شراكة واسعة بينهما بشركات مساهمة لأستثمارات مشتركة في المشاريع الأستراتيجية ، مع أهمية التخلي عن شرط نسبة (51%) لملكية القطاع العام في تلك المشاريع الذي يعزز من أستمرارهيمنة القطاع العام على المشاريع والنشاطات الأقتصادية المشتركة .
8. تفعيل دور المؤسسات الرقابية واللجان المشرفة على صرف الأموال وقطع الطريق على أصحاب الفساد في إبرام العقود ومراحل صرف السلف.
9. ضرورة التدقيق في الشركات الأجنبية المستثمرة قبل إبرام العقود معها والتحقق من الأشخاص الذين يديرونها وقدراتها المالية والفنية وسيرتها وسمعتها المهنية والأعمال المناظرة التي قامت بإنجازها ،وذلك من خلال الأتصال السريع بالملحقيات التجارية العراقية وغرف التجارة والصناعة في بلدانها .
10. إقامة مناطق حرة محمية من الرسوم والقيود الكمركية في مناطق آمنة في العراق ، تكون معدّة لأغراض التصنيع والتخزين والتجميع الموجه للتصدير بالشكل الذي تكون حزمة إمتيازاتها جاذبة للأستثمار الوطني والأجنبي المباشر .
11. تفعيل وأستغلال المواد الخام لأجل استخدامها في الصناعات.
12. استفادة الشركات المحلية من جودة الانتاج ومنافسة الاسعار وتنوع الخدمة بسبب تملك المستثمر الاجنبي لتكنولوجيا وخبرات متقدمة في توظيف وأستثمار الثروات المعطلة في البلد المضيف وبالتالي الحصول على أسواق وفرص جديدة لتسويق فائض كبير من منتجاتها.
13. التخفيف من مشكلة البطالة وتقليص نسبة الفقر وذلك بتشغيل عدد من العاملين وتدريبهم وتطوير مهاراتهم وخبراتهم المهنية في الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وأستخدام وسائل الأنتاج المتقدمة في المشروعات التي يتم أنشاؤها .
14. تحقيق التقدم الصناعي والرقي الأجتماعي من خلال زيادة حجم الأنتاج المحلي ورفع كفاءة الأنتاج للبلد المضيف ودعم وتائرالنمو الأقتصادي والتقليل من مستوى وحجم الأعتماد على البضائع والسلع المستوردة.
15. تحسين ميزان مدفوعات الدولة المضيفة من خلال رفع نسب صادراتها والحصول على العملات الأجنبية وتعديل ميزانها التجاري مع العالم الخارجي .

المصادر

1- بركاني، منير، (2020)، **تعريف الأزمة**، أسبابها وأنواعها وكيفية إدارة الأزمات.

2- غورغييفا، كريستالينا،(2020)، **مواجهة الازمة: أولويات الاقتصاد العالمي**، مدير عام صندوق النقد الدولي واشنطن العاصمة 9أبريل.
3- الجواري، فارس، (2019)، **قطاع النقل الجوي الخاص قوة أقتصادية وطنية لمستقبل أكثر اشراقا**.
4- بيان صادر عن البنك المركزي العراقي ١٩ كانون الأول ٢٠٢٠.
5- صلاح ، رزان، (2018)، **مفهوم الأزمة الاقتصادية** .
6- الجنابي، عمر، (2015)، **العراق.. منتج 75% من تمور العالم بات مستورداً للتمور**.
7- هادي، حيدر علي، (2015)، **واقع السياحة في العراق وسبل دعمها و تطويرها**، المدير الإداري لمركز تنمية الأستثمار والأعمار العراقي.
8- المطوري، السالم، احمد جاسم ،احمد جبر سالم، (2014)، **تحديات الأستثمار في البنية التحتية في العراق**، بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الاستثمار في البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في العراق (2003 – 2013) ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة.
9- حدد، عبد الباسط (2013)، **دور الجماعات الاقليمية في تدعيم الاستثمار المحلي**، رسالة ماجستير اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
10- Fratianni, M. and Marchionne, F. 2009. *The Role of Banks in the Subprime Financial Crisis* available on SSRN: *Marchionne, Francesco; Fratianni, Michele U. (10 April 2009).*
11- الطعان، حاتم فارس، (2007)، **الاستثمار أهدافه ودوافعه**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، اصدار 14.
12- العباسي، هناء عبد الغفار، (2006)، **ضرورة الأستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق**، بحث منشور في كتاب رؤية في مستقبل الأقتصاد العراقي – مركز العراق للدراسات ، ص (90 – 93) .
13- الفخري، عوني محمد، (2002)، **التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة**، إصدارات بيت الحكمة – بغداد – ط1– ص83 .
14- حردان ، طاهر حيدر، (1997)، **مباديء الأستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع – الأردن – عمان – ط1 – ص 13 .
15- السيد علي، عبد المنعم، (1984)، **مدخل في علم الأقتصاد : مباديء الأقتصاد الكلي**، ج2 – الجامعة المستنصرية – بغداد - ص 83 .
16- صقر، أحمد صقر، (1983)، **النظرية الأقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات / الكويت – ط2 – ص228 .
17- موقع المؤسسة العربية لضمان الأستثمار وإئتمان الصادرات www.iaigc.net
18- موقع الهيئة الوطنية للأستثمار www.investponre.gov.iq
16. الوقائع العراقية الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، قانون الموزانة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للاعوام من (2004-2020)
http://www.mof.gov.iq/pages/ar/federalbudgetlaw.aspx

Abstract

The concept of investment refers in the simplest form it is “employing capital to obtain goods and services, meaning that the investment process consists of carefully and carefully calculated inputs and outputs .. Through what was presented in the research and what Iraq is witnessing in terms of investment reality, it appears that there is a set of broad lines that can be recorded On this reality, which revolves around the fact that there is a huge investment gap between the possible and the ambition, between the threshing-floor account and the field account, between the abundance of nature and the insignificance of competitiveness, and the consequent wasted time and lost development in all its fields ... As this study confirms that the enormity of energies and natural and human resources and promoting them is not sufficient alone to attract and spread investment as a successful investment alternative. Rather, there is an integrated system of direct causal links and relationships between the poles of the investment equation to produce the investment process to become the precautionary pillar in facing crises.

Key words: investment, crisis, agricultural initiative, economic crisis, financial crisis, administrative and financial corruption, economic reform